

Distr.: Limited  
16 December 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الثامنة

أبوظبي، ١٦-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

## مشروع التقرير

المقرر: خيرمان أندريس كالديرون فيلاسكيس (كولومبيا)

إضافة

ثانياً - تنظيم الدورة

واو - المناقشة العامة

- ١- نظر مؤتمر الدول الأطراف، أثناء جلساته الأولى إلى الخامسة المعقودة يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، في البند ١ (و) من جدول الأعمال، المعنون "المناقشة العامة". وتشارك في رئاسة المناقشة كلٌّ من رئيس المؤتمر والسيدة أوكيكة بصفتها نائبة.
- ٢- وشدد ممثل مصر، متكلماً بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، على أن الفساد لا يزال أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن والاستقرار وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمجتمعات، وأكد مجدداً الحاجة إلى منع الفساد والقضاء عليه بصورة أكثر فعالية عن طريق مواصلة تعزيز التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأبرز الدور الحاسم الذي يضطلع به مؤتمر الدول الأطراف في هذا الصدد. وأشار إلى أن مجموعة الـ٧٧ والصين تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيعقد في كيوتو، اليابان في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد التي ستعقد في عام ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقدير المجموعة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور. وأكد مجدداً أهمية صوغ وترويج سياسات وممارسات فعّالة تهدف إلى منع الفساد وفقاً لأحكام الفصل الثاني من الاتفاقية،



وأبرز أهمية قرار المؤتمر ٣/٤. وأعرب عن أسفه لأن العوائق والتحديات التي تعترض عمليات استرداد الموجودات تبدو آخذة في الازدياد، وشدد على أن إعادة الموجودات هو مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية، وحدد عوامل متعددة ما زالت تعيق التعاون الدولي الفعال في مجال استرداد الموجودات. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أهمية أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، بوصفها مسائل شاملة لعدة مجالات، ودعا إلى ضمان توفير التمويل الكافي والمستقر لتلك الأغراض.

٣- وشدد ممثل تايلند، متكلمًا بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، على ما لمنع الفساد ومكافحته من أهمية فائقة، وكذلك على آثاره المدمرة على المجتمع والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والسلام والأمن. وسلط الضوء على الطابع عبر الوطني للفساد، والحاجة إلى اتباع نهج متعددة الأطراف من أجل مكافحة الفساد. وأشاد، في ذلك الصدد، بالخطوات المطردة التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل تحقيق الاعتماد العالمي للاتفاقية. ولاحظ أن الفساد يقوض تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ منها. وشدد على أهمية متابعة تنفيذ إعلان الدوحة والدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة لمكافحة الفساد المزمع عقدها في عام ٢٠٢١. وسلّم، بالنيابة عن المجموعة، بالدور الهام الذي تضطلع به آلية استعراض التنفيذ، ورحّب بالتقدم المحرز في دورة الاستعراض الثانية. وشدد على أن استرداد الموجودات هو مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية، وأبرز الحاجة إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتيسير إعادة الموجودات المسروقة إلى بلدانها الأصلية على نحو أكثر فعالية. ودعا الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي، ومساءلة الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون جرائم فساد، وعدم توفير ملاذ آمن للأشخاص الضالعين في الفساد وعائدات الجريمة.

٤- وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن الفساد يشكل خطراً على الديمقراطية ويقوض القيم الأساسية التي تنهض عليها المجتمعات. وشدد على أن منع الفساد ومكافحته يُعد شرطاً مسبقاً لتعزيز سيادة القانون والسلام والأمن، وتحقيق التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأشار إلى أن مكافحة الفساد تحتل مكانة بارزة في سياسات الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية، وأن الاتحاد الأوروبي يسعى باستمرار إلى ضمان أعلى المعايير الممكنة في مجال مكافحة الفساد. ونوه الممثل بعدة تطورات منها اعتماد المعايير المنطبقة على نطاق الاتحاد الأوروبي بشأن حماية المبلغين، والتشريعات الرامية إلى تعزيز شفافية المعلومات بشأن الملكية النفعية وتيسير حصول الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المعلومات المالية وسائر المعلومات اللازمة وتبادلها فيما بينها. وشدد على أهمية التعددية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد. ورحّب بالتقدم الذي أحرز في الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، وأكد مجدداً التزام الاتحاد الأوروبي بالآلية. وأشار إلى أن المناقشات قد بدأت مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) بشأن كيفية تنظيم الاستعراض المقبل لتنفيذ الاتحاد الأوروبي للاتفاقية. وكرّر مجدداً الدعوة الصادرة من الاتحاد الأوروبي بشأن زيادة فعالية مشاركة المجتمع المدني في عملية الاستعراض، وكذلك في المؤتمر وهيئاته الفرعية. ورحّب بقرار عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٢١، وشدد على الحاجة إلى اتخاذ موقف سياسي حازم وتحديد الالتزامات العالمية في هذا الكفاح المشترك ضد الفساد. وأثنى على ما يبذله المكتب من جهود في تيسير عملية

الاستعراض وتنفيذها، وأقرّ بعمل المكتب في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، بما في ذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي.

٥- وأشار ممثل مصر، متكلّماً بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، إلى أن المجموعة تؤيد الملاحظات التي أدلى بها باسم مجموعة ال-٧٧ والصين. وشدد، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، على الأثر السلبي للفساد على التنمية الاقتصادية المستدامة، وخصوصاً في البلدان النامية. واعتبر أن إعادة الموجودات هو مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية، وشجّع الدول الأطراف على تنفيذ أحكام الفصلين الرابع والخامس من الاتفاقية تنفيذاً شاملاً. ورحّب بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، المزمع عقدها في عام ٢٠٢١، وشدد على الحاجة إلى معالجة أمور منها الفساد المتعلق بمقادير هائلة من الموجودات ورشوة الموظفين الأجانب. وأشار إلى الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية الكافية والفعّالة للدول التي تطلبها، غير أنه لاحظ مع القلق عدم توفر قدر كافٍ من الموارد لتقديم هذه المساعدة التقنية، ودعا الدول المانحة إلى تقديم المزيد من المساهمات الإضافية الخارجة عن الميزانية إلى المكتب وسائر مقدمي المساعدة التقنية بغية تمكينهم من تلبية الاحتياجات المستبانة. ورحّب بتركيز الحوار الرفيع المستوى حول تمويل التنمية، الذي عقدهت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بالاستناد إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأشار إلى الحاجة إلى معالجة التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات وإعادة الموجودات المسروقة بالكامل وبكفاءة ودون شروط. ودعت المجموعة الدول الأطراف إلى إعادة تأكيد التزاماتها المتعلقة بالمجالات المشمولة بالفصل الخامس من الاتفاقية، بغية تيسير استرداد الموجودات المسروقة وإعادةها عن طريق التغلب على التحديات القانونية والإجرائية القائمة. ورحّبت المجموعة بما تضرّط به الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر من عمل في مجال استرداد الموجودات والمنع، جنباً إلى جنب مع العمل الذي تضرّط به المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي بشأن استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار").

٦- وشدد ممثل أذربيجان، متكلّماً بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، على ما للفساد من أثر سلبي على السلام والأمن وسيادة القانون والتنمية المستدامة. ورحّب بتصديق عدد من الدول الأطراف على الاتفاقية منذ الدورة الأخيرة للمؤتمر، وحثّ الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على التصديق على الاتفاقية. وأبرز أهمية استرداد الموجودات وتحديد الموجودات المسروقة وتعبئتها وحجزها وإعادةها. وأدان الجزاءات المفروضة من جانب واحد على أعضاء في حركة عدم الانحياز، وهو ما يُشكّل انتهاكاً لإجراءات الأمم المتحدة، وحثّ على وضع نهاية لهذه التدابير الجزائية. وشدد على أن التدابير الوقائية تُعدّ واحدة من أهم الوسائل لمكافحة الفساد، وحثّ الدول الأطراف على التنفيذ الفعّال لمتطلبات الفصل الثاني من الاتفاقية بما يتماشى مع قرار المؤتمر ٣/٤. وشجّع الدول الأطراف على تبادل الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الفساد، ورحّب بما تُسهّم به المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول من أجل التنفيذ الفعّال للاتفاقية. ولاحظ أنه في حين تقع مسؤولية تنفيذ الاتفاقية على عاتق الدول الأطراف، إلا أن مسؤولية مكافحة الفساد تقع على عاتق جميع مكونات المجتمع، وأضاف أن التكنولوجيا يمكن أن تؤدي دوراً في زيادة فرص الحصول على المعلومات وتعزيز الشفافية.

٧- وشدد المتكلمون على الطابع عبر الوطني للفساد وآثاره المدمرة على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة (بما في ذلك المساواة بين الجنسين) والأمن. وأشار متكلمون إلى أن الفساد يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويستنزف الموارد الضرورية من طائفة من الخدمات العمومية، ويزعزع الأسواق، ويزيد من عدم الاستقرار السياسي، ويقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية، ويؤدي إلى تضاؤل الثقة في المؤسسات الحكومية، وينتهك مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، ويكرس الظلم وعدم المساواة، ويسهم في النزاعات، ويسهل الإضرار بالبيئة، ويعرقل قدرة الدول على تقديم الخدمات العمومية وعلى التصدي لتغير المناخ والفقر. كما سلط متكلمون الضوء على ما للفساد من آثار سلبية على قطاعات مثل التعليم والصحة وكذلك فرص الوصول إلى العدالة. وشدد متكلمون على الروابط بين الفساد والجريمة المنظمة والإرهاب والتخريب وسائر الأنشطة الإجرامية الخطيرة، ولاحظوا أن تدابير التصدي التي يتخذها المجتمع الدولي كثيرا ما تكون بطيئة وضعيفة. وشدد على أنه ينبغي للدول الأطراف أن تسعى إلى مقاومة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله المتعددة. وبالإضافة إلى ذلك، شدد متكلمون على أنه ينبغي ألا يكون هناك ملاذ آمن للمسؤولين الفاسدين أو عائدات الفساد.

٨- ورحب متكلمون بأن هناك عددا من الدول التي صدقت على الاتفاقية وانضمت إليها في الآونة الأخيرة، وشددوا على أن الاتفاقية تظل الإطار الوحيد الملزم قانونا والعالمي والشامل لمنع الفساد ومكافحته. واعتبروا أن المؤتمر وهيئاته الفرعية محافل هامة لتبادل التجارب والممارسات الجيدة وتعزيز التزام الدول الأطراف المشترك وإمكانية التوصل إلى القرارات المستقبلية بتوافق الآراء. وأشار عدة متكلمين إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يولّد زخما يستحق الترحيب في مكافحة الفساد، عن طريق ربط جهود مكافحة الفساد بالأهداف الأوسع الجامعة للتنمية المستدامة. وأبرز بعض المتكلمين أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات باعتبارهما من بين العوامل الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك منع الفساد.

٩- ورحب متكلمون بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة لمكافحة الفساد المزمع عقدها في عام ٢٠٢١. ودعا بعض المتكلمين إلى استحداث سبل مبتكرة لإنهاء الإفلات من العقاب، بما في ذلك عن طريق إنشاء محكمة دولية مخصصة لمكافحة الفساد بغية التعامل مع التحقيقات والملاحقات القضائية الواسعة النطاق والمعقدة والمتعددة الأطراف بشأن الفساد، وتحديد الموجودات المسروقة، التي كثيرا ما تكون بمقادير هائلة، وإعادة لها. وقال متكلم آخر إن الإعلان السياسي المزمع اعتماده في الدورة الاستثنائية ينبغي أن يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية، هي: دعوة إلى التنفيذ الكامل للإطار الدولي القائم، ونهج شامل ومتوازن إزاء تنفيذ الاتفاقية، وإقرار بأن منع الفساد ومكافحته مسؤولية عامة ومشتركة. وشدد أحد المتكلمين على أن جهود مكافحة الفساد ينبغي ألا تستخدم كذريعة لانتهاك سيادة الدول الأطراف. ودعا متكلم آخر إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد. في حين دعا متكلم آخر إلى تناول الاتفاقية بمزيد من الإضافة والتحديث لكي تجسد التحديات الراهنة.

ودعا متكلّمون آخرون إلى بذل جهد دولي منسّق وشامل ومشارك يهدف إلى الكشف عن حالات الفساد المتعدّدة الأطراف والمعقّدة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الفعّال للالتزامات الحالية بموجب الاتفاقية.

١٠ - وأبلغ عدد من المتكلّمين عن النتائج الإيجابية المتأنيّة من الخضوع للاستعراضات القطرية والمشاركة فيها في كلتا دورتي الاستعراض، وأعربوا عن تأييدهم القوي لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية ومبادئها الرئيسية. وأثار أحد المتكلّمين مسألة مستقبل الآلية بعد انتهاء دورة الاستعراض الثانية، وهي مسألة يتعين النظر فيها بهدف تمكين الآلية من مواصلة الاضطلاع بدورها المحوري في تنفيذ الاتفاقية تنفيذًا تامًا وفعّالًا. ونهّ أحد المتكلّمين إلى ضرورة مراعاة الحيطّة من أجل الحفاظ على الطابع غير السياسي للآلية. ودعا بعض المتكلّمين إلى تمويل آلية استعراض التنفيذ من الميزانية العادية للمكتب. وشجّع بعض المتكلّمين الدول الأطراف على إشراك المجتمع المدني في عملية الاستعراض، ودعوا الدول الأطراف إلى تنفيذ التوصيات المستبانة.

١١ - وأبلغ العديد من المتكلّمين عن الإصلاحات الإيجابية التي نفّذتها بلدانهم نتيجة للتوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى، ومنها اعتماد التشريعات الجنائية ذات الصلة أو تعديلها، والجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وإنشاء محاكم متخصصة في مكافحة الفساد، وتعزيز برامج حماية الشهود والمبلغين، واعتماد تشريعات تأذن باستخدام أساليب التحري الخاصة، واعتماد تدابير لتيسير الوصول إلى العدالة وزيادة الشفافية في قطاع العدالة الجنائية. ووصف متكلّمون أيضًا تدابير أُتخذت منذ دورة الاستعراض الأولى من أجل تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك إبرام المعاهدات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف بغية تيسير المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين.

١٢ - وأشار بعض المتكلّمين إلى تدابير أُتخذت بهدف تعزيز الاستقلال الإداري والمالي لهيئات مكافحة الفساد. وفي هذا السياق، أُشير أيضًا إلى إعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ بعض المتكلّمين عمّا أفضى إليه عدد من التدابير المتخذة، مثل زيادة أعداد الملاحقات القضائية وكميات الموجودات المصادرة والمستردة. وأبلغ أحد المتكلّمين بإنشاء لجنة من الخبراء الدوليين في بلده للتصدي للفساد على الصعيد القطري.

١٣ - ورحّب العديد من المتكلّمين بالتقدم المحرز نحو استكمال الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، ودعوا الدول الأطراف إلى المشاركة في الدورة الثانية مشاركة كاملة، وأبلغوا عن أنشطة وتدابير استباقية لدعم عملية التقييم الذاتي قبل بدء عملية الاستعراض، شملت جهوداً لاستبانة التحديات والثغرات.

١٤ - وأشار أحد المتكلّمين إلى ما ينطوي عليه إيجاد أوجه تآزر مع آليات الاستعراض الأخرى من قيمة وإمكانات كامنة، وهو ما من شأنه أن يعظّم أثر آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية ونتائجها. وأشار متكلّمون إلى الدور الهام الذي تضطلع به عمليات استعراض الأقران التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، واتفاقية مكافحة رشو الموظفين العموميين الأجنبيات في المعاملات التجارية الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخطة عمل إسطنبول

لمكافحة الفساد الخاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا.

١٥- ووصف متكلمون العمل الذي تقوم به الهيئات واللجان والوكالات والمفوضيات المتخصصة المستقلة الوطنية لوضع وإطلاق وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية رامية إلى تعزيز النزاهة وتوطيد دعائم الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وأشار متكلمون إلى أهمية تزويدها بالموارد المالية والبشرية الكافية للاضطلاع بولاياتها. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية التأكد من أن السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الفساد شاملة للجميع، وأنها تعزز مشاركة المواطنين في عمليتي وضع الاستراتيجيات وتنفيذها على السواء، وضرورة أن تضم هذه المشاركة طائفة واسعة من الجهات المعنية، مثل المجتمع المدني والشباب والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والجماعات النسائية. ووصف بعض المتكلمين استراتيجيات وتدابير قطاعية لمكافحة الفساد تستهدف تحديات معينة في قطاعات عالية المخاطر.

١٦- وسلط العديد من المتكلمين الضوء على أن حكوماتهم تحتاج إلى مساعدة تقنية لكي تتمكن من تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا. ورحبوا أيضا بالنهج القطرية المصممة خصيصا والمتكاملة والمنسقة التي تتبعها البلدان بشأن المساعدة التقنية، بالاستناد إلى تبادل المعلومات وإلى الممارسات الجيدة الدولية. ونوه العديد من المتكلمين مع التقدير بالأدوات والمساعدة التقنية التي يوفرها المكتب وسائر الجهات المانحة الثنائية ومقدمي المساعدة، بما في ذلك الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، والبنك الدولي، ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة ستار)، ودعوا المكتب إلى مواصلة دعم هذه الجهود، وخصوصا في البلدان النامية. وأشاد عدة متكلمين بالمبادرة المتمثلة في إنشاء منصات إقليمية في جميع أنحاء العالم، وسلطوا الضوء على أهميتها فيما يتصل بتسريع تنفيذ الاتفاقية. وسلط متكلمون الضوء على الحاجة إلى المساعدة التقنية فيما يتعلق بالإصلاح التشريعي، وبناء القدرات، وإجراء التحقيقات المالية، وإنشاء وتعزيز نظم للإقرار بالذمة المالية وبيان تضارب المصالح، واسترداد الموجودات، وإدارة الموجودات المحتجزة. ودعا عدة متكلمين الدول إلى تقديم المزيد من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية إلى المكتب وسائر مقدمي المساعدة التقنية من أجل كفالة تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية، وخصوصا في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

١٧- واتفق متكلمون على أن جميع قطاعات المجتمع يتعين عليها أن تعمل معا من أجل إنجاح مكافحة الفساد. وأثنى عدد من المتكلمين على مشاركة منظمات غير حكومية، ومنها أعضاء مثل كيانات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، في منع الفساد ومكافحته. وأقر عدة متكلمين بأهمية إشراك مختلف قطاعات المجتمع في منع الفساد والتوعية به، وسلطوا الضوء على دور الشباب والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين ووسائل الإعلام. وفي هذا السياق، أفاد عدة متكلمين بإجراء إصلاحات تشريعية ترمي إلى تيسير مشاركة المجتمع المدني في مجالات مكافحة الفساد، ومنها تحقيق الشفافية في الميزانيات. وتناول أحد المتكلمين مبادرة أطلقت مع إحدى الشبكات

الأكاديمية، وأشار إلى إنشاء مؤشر مكافحة فساد لرصد الفساد على الصعيد الوطني. ووصف متكلمون أيضاً حملات للتواصل مع الجمهور أُطلقت من أجل تعزيز مشاركته في أنشطة مكافحة الفساد.

١٨- وشدد متكلمون على أهمية التعليم في منع الفساد، وكذلك غرس القيم الأخلاقية في الشباب، من أجل تعزيز النزاهة والمساءلة وترسيخ ثقافة احترام القانون. وتحدث متكلمون عن وضع مناهج دراسية وتطبيقها، وإنشاء وحدات معنية بالنزاهة في مؤسسات تعليمية، وأثنى بعض المتكلمين على النماذج الدراسية التي أعدها المكتب. وشدد أحد المتكلمين على التدابير المتخذة حالياً على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل منع الفساد في مجال الرياضة، بدعم تقني من المكتب. وأثنى أحد المتكلمين على أعمال المكتب في تحديد مضار الفساد على أشد فئات السكان ضعفاً، ولا سيما النساء.

١٩- وأشار بعض المتكلمين إلى تعاون حكوماتهم مع القطاع الخاص بأشكال مختلفة، منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشار البعض الآخر إلى أن بعض الحكومات استطاعت تعزيز قدراتها على منع الفساد ومكافحته من خلال التعاون مع القطاع الخاص والكيانات المتخصصة في التكنولوجيا والعلوم والاتصالات وغيرها. وفي هذا السياق، أُشير إلى وضع وتطبيق مدونات لقواعد السلوك وأخلاقيات العمل التجاري موجهة إلى كيانات القطاع الخاص. وشدد متكلمون على أهمية منع الفساد في القطاع الخاص بوصفه وسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية. وتحدث أحد المتكلمين عن وضع قائمة شرف بأسماء المؤسسات التجارية تقديراً لكيانات القطاع الخاص التي تتخذ تدابير لمنع الفساد. ودعا متكلم آخر الشركات المتعددة الجنسيات إلى الامتناع عن نهب الأموال العامة وطلب الرشاوى.

٢٠- ونوّه بأهمية مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين الشاملة، ومنها المدونات الموجهة إلى القادة السياسيين والأشخاص المعرضين سياسياً، وكذلك الحاجة إلى ضمان تقديم ما يكفي من التدريب إلى جميع الموظفين العموميين في مجال مكافحة الفساد. وأشار متكلمون إلى ضرورة وضع آليات للرقابة والمساءلة الفعالة لضمان معالجة ما يقع من الموظفين العموميين من تجاوزات سلوكية وأخلاقية. ووصف أحد المتكلمين إنشاء وحدات معنية بمنع الفساد في جميع الوزارات. وشدد عدة متكلمين على أنه ينبغي للدول أن ترسي دعائم ممارسات تتسم بالشفافية والإنصاف وتقوم على أساس الجدارة في توظيف الموظفين العموميين. وشدد بعض المتكلمين على أن هذه التدابير تهدف إلى إرساء ثقافة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد في الوظائف العمومية. وسلط متكلمون الضوء على أهمية إشراك مؤسسات الحكم المحلي في منع الفساد.

٢١- وأشار بعض المتكلمين إلى التدابير المتخذة لتنفيذ نظم الإقرار بالذمة المالية والتدقيق في أساليب معيشة كبار الموظفين العموميين، ومنع الفساد وتضارب المصالح، في مجالات منها الاشتراء العمومي، وزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام. وبيّنوا كذلك التدابير المتخذة للتحقق من صحة بيانات إقرارات الذمة المالية والإشراف على الإنفاق من المال العام والتحديات التي تواجه ذلك. وأشار متكلمون إلى الدور القيم الذي تؤديه في هذا الصدد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، بما في ذلك ديوان المحاسبات. وأكد أحد المتكلمين أهمية تعزيز الجهود المبذولة

لتحصيل الإيرادات كوسيلة لتدبير الموارد اللازمة لمنع الفساد ومكافحته. وأشار أحد المتكلمين، مع هذا، إلى أن التدابير القسرية الانفرادية المطبقة على دولة طرف تحد من قدرتها على تخصيص ما يكفي من الموارد لمنع الفساد.

٢٢- وأشار العديد من المتكلمين إلى التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية في مسألة الملكية الانتفاعية، ومنها إنشاء سجلات عمومية تعمل على الإنترنت، إلى جانب التدابير الأخرى الرامية إلى منع غسل الأموال وتنظيم ورصد المؤسسات المالية، والمعاملات المالية، بما يشمل المعاملات التي تتم عن طريق الوسطاء والميسرين وباستخدام العملات المشفرة. وذكُرت أيضاً، في هذا الصدد، أهمية دور وحدات الاستخبارات المالية. وأشار بعض المتكلمين كذلك إلى أهمية شراكة الحكومة المفتوحة في تعزيز الشفافية وتيسير الاطلاع على المعلومات. وبيّن بعضهم أيضاً التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية في تمويل الانتخابات والأحزاب السياسية. وبيّن آخرون التدابير الرامية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية في المؤسسات العمومية وفي تقديم الخدمات العمومية، ومدى ما حققته تلك التدابير من فاعلية في الحد من فرص الفساد، ومنها إجراءات البيانات المفتوحة وبوابات الإنترنت والحكومة الإلكترونية. وأشار إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون فعالاً في هذا الصدد.

٢٣- وأشار متكلمون إلى أهمية إنشاء آليات، ولا سيما خطوط الاتصال المباشر وبوابات الإنترنت، للإبلاغ عن حالات الفساد. وفي هذا السياق، أشار عدة متكلمين إلى التدابير المتخذة لحماية المبلغين عن المخالفات ومن يرشدون عنها، بما في ذلك حماية هويتهم ووقايتهم من الانتقام. وأعلن عدة متكلمين أن بلدانهم قد اعتمدت مؤخراً تشريعات متعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات أو تنظر بالفعل في اعتمادها تشريعات من هذا القبيل.

٢٤- وتحدث عدة متكلمين عن وضع وتنفيذ تقييمات شاملة لمخاطر الفساد المحدقة بمؤسسات القطاعين العام والخاص، وذكروا أنها تفضي في كثير من الأحيان إلى وضع خطط محددة الأهداف في مجالي مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في وزارات ومؤسسات عمومية معينة. وعرض متكلمون أيضاً تدابير ترمي إلى إجراء بحوث ودراسات في مجال الفساد وأسبابه ومظاهره، وذكروا أنها تساعد على تحديد الأولويات المطلوبة والتدخلات الفعالة لمواجهة التحديات المستبانة. ودعا أحد المتكلمين إلى إجراء دراسة عالمية عن فاعلية نظم مكافحة الفساد يمكن أن توفر توصيات وممارسات جيدة للدول في هذا الشأن.

٢٥- واعتُبر إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب أحد أهم أهداف مكافحة الفساد. وأوضح متكلمون التدابير الرامية إلى تعزيز التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد، وأشاروا إلى أن التحديات المتعلقة بإيجاد القدرات الكافية في هذا الصدد لا تزال تُواجه، لا سيما في مجالي التحقيقات المالية والفحوص الحاسوبية والجنائية. وسلط متكلمون الضوء على ضرورة أن تُتاح للمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة الموارد والاستقلالية والقدرات اللازمة لاتخاذ ما يلزم حيال قضايا الفساد، ولا سيما في ضوء الاتجاهات المستجدة، وزيادة استخدام المجرمين للتكنولوجيات الجديدة. وأشار أحد المتكلمين إلى ضرورة أن تتاح لضحايا الفساد سبل الانتصاف الكافية وجبر أضرارهم وتعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها على نحو ملائم. وأفاد متكلمون أيضاً باستخدام التكنولوجيا

في إجراءات المحاكم، بما في ذلك إدارة القضايا وآليات المحكمة الإلكترونية كوسيلة لتعزيز الشفافية والفاعلية في الإجراءات القضائية. وبيّن متكلمون كذلك التدابير المتخذة لتعزيز النزاهة والمهنية في الجهاز القضائي. ودعا أحد المتكلمين إلى تجديد الالتزام بصون نزاهة القضاء واستقلاله، وإلى تدعيم الدور المحوري لمبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي. وأوضح أحد المتكلمين التدابير المتخذة للتصدي لمشكلة استلاب الدولة لمصلحة البعض ومنعه.

٢٦- وعرض بعض المتكلمين قضايا ناجحة في مجال استرداد الموجودات، وتناولوا أيضاً التحديات المصادفة في استبانة الموجودات المسروقة وحجزها وإعادتها. وأشار متكلمون إلى عدم كفاية ما يُنفَّذ من جهود لكفالة الفاعلية والكفاءة في استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها، وشددوا على الحاجة إلى تقديم مزيد من المساعدة التقنية في هذا المجال، ودعوا الدول الأطراف إلى مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، بوسائل منها التبادل التلقائي للمعلومات، علاوةً على استخدام القنوات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، من أجل استبانة الموجودات المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية. بمزيد من الفاعلية والكفاءة. وسلط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك منافع الإعراب عن حسن النوايا بين الدول الأطراف. وشدد متكلمون على أن الاتفاقية في حد ذاتها يمكن أن تُستخدم كأساس للتعاون الدولي في حال عدم وجود تلك الاتفاقات. وأشار بعض المتكلمين إلى التدابير المتخذة لتوضيح وتبسيط التشريعات والآليات الوطنية المنشأة من أجل تيسير استرداد الموجودات وإعادتها، وشدد بعض المتكلمين على أهمية النظر في استخدام آليات المصادرة غير المستندة إلى أحكام إدانة، وتخصيص مكاتب في النيابة العامة لتنفيذ تلك التدابير. وأشار أيضاً إلى قيمة التعلم من الأقران، والتحقيقات المشتركة، وشبكات إنفاذ القانون بوصفها أدوات فعالة في تيسير التعاون الدولي. وأشار أحد المتكلمين إلى عضوية بلده في المركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد، الذي يتخذ من لندن مقراً له، والذي يمكن أن يساعد البلدان التي تعاني من الفساد على المستويات العليا (فساد الكبار) وتقديم المسؤولين عن جرائم الفساد إلى العدالة من خلال التعجيل بتبادل المعلومات الاستخباراتية. ودعا أحد المتكلمين إلى وضع بروتوكول إضافي للاتفاقية في مجال إعادة الموجودات. وأشار متكلمون إلى المساهمات المقدمة إلى مبادرة "ستار" والفوائد المحققة بفضلها.

٢٧- وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية تبادل الخبرات والمعلومات والممارسات الجيدة، ولا سيما من خلال المنظمات والمبادرات والشبكات الإقليمية، وأهمية نهج العمل المشترك بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأشار إلى أن الهيئات أو المحافل الإقليمية تضطلع بدور مهم في التوصل إلى التوافق في الآراء وحفز الإرادة السياسية القوية في مجال مكافحة الفساد. وتشمل الهيئات المشار إليها الاتحاد الأفريقي، والرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العشرين، وشبكة الأطراف لمكافحة الفساد في جنوب شرق آسيا، ومنظمة "شركاء أوروبيون من أجل مكافحة الفساد"، وشبكة نقاط الاتصال الأوروبية المعنية بمكافحة الفساد، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، ومجموعة الدول المناهضة للفساد، ومجموعة إيغمنت لوحدات الاستخبارات المالية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والمنظمة العالمية للبرلمانين المناهضين للفساد، والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وأشار أحد

المتكلمين إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيعقد وشيكاً، سيوفر فرصة سانحة لمواصلة تبادل الممارسات الجيدة من أجل منع الفساد ومكافحته.

٢٨- وسلط ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تشكل ركيزة للعمل العالمي في مجال مكافحة الفساد وأشار إلى أن شراكة البرنامج الإنمائي مع المكتب ستوفر للدول المساعدة التقنية والدعم في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووصف ممثل البنك الدولي النهج الذي يتبعه البنك في تقديم المساعدة التقنية في مجال منع الفساد واسترداد الموجودات، بما في ذلك مبادرة "ستار"، وسلط الضوء على دور بعض الوكلاء والمؤسسات في تيسير الفساد وغسل الأموال. وتحدث ممثل صندوق النقد الدولي عن منهجية تقييمه لأوجه الضعف المتعلقة بالحوكمة في سلسلة من المجالات ذات الأولوية وفقاً لمعايير الاتفاقية. وأوضح ممثل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد سعة نطاق المناهج المقدمة والشهادات الممنوحة في مجالات منع الفساد وتعزيز النزاهة، وقدم معلومات عن الأنشطة الأخيرة التي اضطلعت بها الأكاديمية. وأكد ممثل مجموعة الدول المناهضة للفساد دور المجموعة في مجال رصد رسم سياسات مكافحة الفساد وتنفيذها ومتابعة ذلك، وشدد على أهمية الأدوات الأساسية التي تكفل مكافحة الفساد بنجاح، من قبيل النهج المتعددة التخصصات، وسن التشريعات وإنفاذ القانون، وإشراك المجتمع المدني، والإرادة السياسية القوية. وأكد ممثل منظمة الجمارك العالمية أهمية معايير النزاهة والحوكمة الرشيدة في إدارة الجمارك في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتأمين المجتمعات والجهود التي تبذلها المنظمة في مواصلة التشجيع على اتباعها. وقدم ممثل المنظمة الأوروبية للقانون العام إلى المؤتمر معلومات عن البرنامج الأكاديمي في مجال مكافحة الفساد في منطقة جنوب شرق أوروبا الذي استُهل مؤخراً بغرض تعزيز القدرات في ميدان التعاون الإقليمي. وأكد مجدداً ممثل ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني في منع الفساد ومكافحته، وأعرب عن قلقه إزاء عدم الوضوح فيما يتعلق بمستقبل آلية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد، وشدد على الحاجة إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني في هذه العملية. وشدد ممثل منظمة الشفافية الدولية على ضرورة التركيز على قضايا فساد الكبار والإفلات من العقاب والمسائل المتعلقة بنوع الجنس وتمكين المرأة فيما يتخذ من إجراءات أخرى وإشراك المجتمع المدني، ولا سيما في ضوء الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد. وسلط ممثل الصندوق الاستئماني الدولي لتحسين أحوال صائدي الأسماك الضوء على التحديات الخاصة التي يواجهها الصيادون بسبب الفساد، ودعا إلى اتخاذ مزيد من التدابير الوقائية الفعالة في هذا الصدد.